

Distr.: General  
1 July 2013  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية  
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه  
وعواقبه، غولنارا شاهينيان

تقرير مواضيعي بشأن التحديات والدروس المستفادة في مكافحة أشكال  
الرق المعاصرة

موجز

تقدم المقررة الخاصة لمحة شاملة عن أنشطتها وتركز تقريرها المواضيعي على التحديات والدروس المستفادة في مكافحة الرق. وتسلط المقررة الخاصة الضوء على التحديات المتنوعة التي يتعين التصدي لها بغية مكافحة أشكال الرق المعاصرة، مستندة إلى ملاحظاتها المستمدة من الأنشطة المتعددة التي اضطلعت بها في سياق أداء ولايتها. وتقدم المقررة الخاصة كذلك توصيات إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل التصدي لهذه التحديات.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١	.....	أولاً - مقدمة
٣	٦-٢	.....	ثانياً - أنشطة الولاية
٣	٥-٢	.....	ألف - الزيارات القطرية وأنشطة المتابعة
٤	٦	.....	باء - البلاغات والأنشطة الأخرى
٤	٢٦-٧	.....	ثالثاً - التحديات والدروس المستفادة في مكافحة أشكال الرق المعاصرة
١١	٣٢-٢٧	.....	رابعاً - الإطار القانوني الدولي
١١	٢٧	.....	ألف - الرق
١١	٢٨	.....	باء - إساءة الدين والقنانة
١٢	٢٩	.....	جيم - الزواج الاستعبادي
١٢	٣٠	.....	دال - استرقاق الأطفال
١٢	٣١	.....	هاء - الاستعباد المترلي
١٣	٣٢	.....	واو - العمل الجبري
١٣	٤٥-٣٣	.....	خامساً - التحديات في مكافحة أشكال الرق المعاصرة
١٣	٣٦-٣٣	.....	ألف - التحديات القانونية والسياسية
١٤	٤٥-٣٧	.....	باء - التحديات المؤسسية وصعوبات التنفيذ
١٧	٧٧-٤٦	.....	سادساً - الممارسات الجيدة
١٧	٥٠-٤٦	.....	ألف - التشريعات
١٩	٥٧-٥١	.....	باء - الإنفاذ
٢١	٦١-٥٨	.....	جيم - التوعية والوقاية
٢٣	٦٦-٦٢	.....	دال - التعرف على الضحايا وحمايتهم وإعادة تأهيلهم
٢٤	٧٢-٦٧	.....	هاء - مبادرات جهات متعددة ذات المصلحة
٢٥	٧٧-٧٣	.....	واو - التوريد
٢٧	٩٦-٧٨	.....	سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٨	٨٩-٨٤	.....	ألف - التوصيات المقدمة إلى الحكومات
٢٩	٩٤-٩٠	.....	باء - التوصيات المقدمة إلى الوكالات والجهات المانحة الدولية
٣٠	٩٦-٩٥	.....	جيم - التوصيات المقدمة إلى دوائر الأعمال

## أولاً - مقدمة

١ - تقدم المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه، غولنارا شاهينيان هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢. وتلخص المقررة الخاصة في الفصل الثاني ما اضطلعت به من أنشطة منذ تقريرها السابق إلى المجلس، وتناقش في الفصول من الثالث إلى السابع مكافحة أشكال الرق المعاصرة وتقدم توصيات بشأنها.

## ثانياً - أنشطة الولاية

### ألف - الزيارات القطرية وأنشطة المتابعة

٢ - قامت المقررة الخاصة بزيارتين قطريتين رسميتين إلى كل من كازاخستان في الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ومدغشقر في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بهدف التحوار مع الحكومتين بشأن السياسات والبرامج والخطط والأنشطة الرامية إلى مكافحة أشكال الرق المعاصرة (انظر الوثيقتين A/HRC/24/43/Add.1 و A/HRC/24/43/Add.2). وهي تود أن تشكر حكومي كازاخستان ومدغشقر على قبول طلب الزيارة الذي قدمته إلى كل منهما.

٣ - وشاركت المقررة الخاصة في حلقتي عمل لمتابعة التوصيات التي قدمتها في أعقاب زيارتها القطرية. ففي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شاركت في حلقة للمتابعة عُقدت في برازيليا قدم فيها المشاركون خطة عمل لتنفيذ توصياتها المتعلقة بالعمل الجبري والسخرة في الزراعة وقطاع النسيج. وشاركت أيضاً في حلقة عمل للمتابعة عُقدت في ليما يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ركز فيها المشاركون على حالة تنفيذ توصياتها المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة في ليما. ووضع المشاركون خطط عمل مقيدة زمنياً لمتابعة مسائل العمل الجبري والسخرة واستعباد الأطفال في التعدين وافي لخدمة المنزل.

٤ - وتشارك في تنظيم حلقتي العمل كليهما حكومة البلد المعني ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين مسؤولون حكوميون مختصون وممثلون لمنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. وتود المقررة الخاصة أن تتوجه بالشكر إلى حكومي البرازيل وبيرو على تعاونهما المتواصل والتزامهما المستمر بتنفيذ التوصيات المقدمة في تقريرها (الوثيقتان A/HRC/15/20/Add.4 و A/HRC/18/30/Add.2 على التوالي).

٥ - وستكون المقررة الخاصة ممتنة لتلقي دعوات من البلدان الأخرى التي وجهت إليها طلبات زيارة، وهي: أوزبكستان وبنغلاديش والسودان وغانا ونيبال والنيجر.

## باء- البلاغات والأنشطة الأخرى

٦- أصدرت المقررة الخاصة عدداً كبيراً من البيانات الصحفية، إما بمفردها أو مع مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

## ثالثاً- التحديات والدروس المستفادة في مجال مكافحة أشكال الرق المعاصرة

٧- يصل عدد الأفراد الخاضعين لأشكال الرق المعاصرة على أقرب تقدير إلى ٢١ مليون ضحية من ضحايا العمل الجبري في العالم<sup>(١)</sup>. ومن الواضح أن ذلك لا يشمل ما وقفت عليه المقررة الخاصة من أشكال الرق الأخرى كالزواج الاستعبادي والاستعباد المتزلي واسترقاق الأطفال والسخرة، وهي أشكال من شأنها أن تزيد عدد الضحايا بقدر كبير.

٨- وأشكال الرق المعاصرة موجودة في شتى أرجاء العالم، لكنها منتشرة بقدر أكبر في مناطق معينة. وفي تقديرات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٢ يتوزع عدد الأشخاص الموجودين في ظروف العمل الجبري على النحو التالي: ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في الشرق الأوسط، و١,٥ مليون شخص في "الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي"، و١,٦ مليون شخص في أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، و١,٨ مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و٣,٧ مليون شخص في أفريقيا، و١١,٧ مليون شخص في آسيا والمحيط الهادئ. ورغم أن منطقة أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا بها ثاني أدنى عدد من ضحاياها فقط، إلا أنها تسجل أعلى معدلات العمل الجبري، بواقع ٤٢٠ شخص لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان<sup>(٢)</sup>.

٩- والنساء في أغلب الأحيان يتكفلن أيضاً الأطفال، مما يزيد من الضغط المفروض عليهن للعمل وإعالة أسرهن. وبسبب الحاجة إلى العمل، قد تُضطر النساء من الناحية المالية إلى البقاء في وظائف غير مرغوب فيها ومن ثم على تحمل ظروف عمل غير مثالية. وفي بلدان كثيرة، تجد النساء أنفسهن أيضاً في أوضاع معاكسة بسبب التقاليد الثقافية. وأخيراً، تُحرم النساء والبنات في أحيان كثيرة من الحصول على التعليم على قدم المساواة مع الذكور، الأمر الذي يجعلهن أقل جاذبية في سوق العمل ويسهم في اشتداد حلقة الفقر والتعرض للرق.

١٠- ويمثل الزواج الاستعبادي والاستعباد المتزلي شكلين من أشكال الرق المعاصرة التي تنال من النساء والبنات على نحو مفرط. وفي تقرير سابق، عرفت المقررة الخاصة الزواج الاستعبادي بأنه ترتيب "يجعل من الزوجة سلعة تمارس عليها أية سلطة تملك أو جميعها"

(١) International Labour Organization (ILO), *ILO 2012 Global Estimate of Forced Labour: Executive Summary* (2012), p. 1

(٢) المرجع السابق، الصفحة ٢.

(الوثيقة A/HRC/21/41، الموجز). وممارسات من قبيل تعدد الزوجات ودفع "ثمن العروس"، خاصة إذا لازمها تفشي العنف المتزلي، يمكن أن تكون من مؤشرات الزواج الاستعبادي. وفي ثقافات كثيرة، يرتبط جسد المرأة ارتباطاً مباشراً بشرف العائلة. وإذا رفضت فتاة أن تتزوج "فقد تتعرض لتشويه السمعة أو الخطف من جانب الرجل أو أسرة الرجل لإكراهها على الزواج أو لاغتصابها" (المرجع السابق، الفقرة ٧١). وفي بلدان كثيرة، فإن الحماية القانونية المتوفرة لهؤلاء النساء قليلة أو منعدمة. بل إن بعض البلدان ذهبت إلى حد سن تشريعات تبرئ المعتصين في حال الزواج من الضحية. وإذا تزوجت المرأة زواجاً استعبادياً فإنها تصبح بالضرورة أمة لزوجها وأسرته.

١١- ولا يزال الزواج الاستعبادي موجوداً اليوم؛ كما في بابوا غينيا الجديدة مثلاً. ويفيد التقرير الصادر في عام ٢٠١٢ عن منظمة "مشروع الحماية" بأن النساء "يتعرضن للزواج القسري والزواج الاحتياطي والزواج الاستعبادي والزواج المبرم بطريق الاحتيال والزواج المؤقت. وقد يصبح الأطفال أيضاً ضحايا الزواج الاستغلالي"<sup>(٣)</sup>.

١٢- ويمثل قطاع الخدمة المتزلية أحد أكبر القطاعات الخدمية في العالم، لكنه من أقلها بروزاً بسبب وجوده في الحيز الخاص. وتجد نساء كثيرات يعملن في الخدمة المتزلية أنفسهن في عزلة مادية واجتماعية ويتعرضن حقهن في التنظيم لتقييد شديد. والعمال الذين يعيشون في منازل أصحاب العمل كثيراً ما يُنتظر منهم العمل لمدة ١٦ إلى ١٧ ساعة في اليوم، ودون يوم عطلة أو إجازات في أحيان كثيرة. وقد يكون العمل مضيقاً للغاية، فيشمل حمل أحمال ثقيلة والإمساك بمواد سامة. ولا تخلو ظروف الاستعباد المتزلي من حالات الإيذاء العاطفي والمادي والاعتداء الجنسي. وكثيراً ما يصادر أصحاب العمل جوازات سفر العمال المتزليين أو وثائق هويتهم ويحجزون عنهم أجورهم "لحفظها في أمان"، فيغدو من الصعب جداً عليهم ترك وظائفهم.

١٣- وأبلغت المقررة الخاصة، أثناء زيارتها إلى لبنان، بأن العمال المتزليين يمثلون ٢٥ في المائة من القوة العاملة في البلد ويتعرضون "للإيذاء المادي الذي يشمل المعاناة الجسدية الناجمة عن العمل ما لا يقل عن ١٨ ساعة في اليوم والاعتداء الجسدي ... وعدم دفع الأجور والاعتداء الجنسي والمضايقة المعنوية والحرمان من الغذاء والتحرش الجنسي والعمل الجبري ... والتهديد المادي والبلغاء القسري وعدم تحديد تصاريح العمل واستخدام القصر" (الوثيقة A/HRC/21/41/Add.1، الفقرة ٩). وعقب صدور التقرير، قررت حكومات سري لانكا والفلبين ومدغشقر منع مواطنيها من العمل في الخدمة المتزلية بلبنان بسبب هذه الظروف السيئة للغاية ولأنه لا يوجد في لبنان في الواقع أي نظام لحماية العمال المتزليين. ذلك أن

(٣) The Protection Project, *The Protection Project Review of the Trafficking in Persons Report* (Washington, D.C., 2012), p. 39. Available from [www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2012/07/TIP-Review-2012-Final.pdf](http://www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2012/07/TIP-Review-2012-Final.pdf)

المادة ٧ من قانون العمل اللبناني لعام ١٩٤٦ تستبعد العمال المتزليين بالتحديد من نطاق أحكامها (المرجع السابق، الفقرة ٢١).

١٤ - ويتعرض الأطفال العاملون في الخدمة المتزلية لضروب شتى من الأذى، بما فيها الاعتداء المادي والجنسي وطول ساعات العمل والعزلة والوصول المحدود إلى التعليم أو الحرمان منه. وتفيد جامعة نيروبي بأن "الأطفال العاملين في الخدمة المتزلية [يعانون] مشاكل نفسية تفوق بكثير ما يعانيه غيرهم من الأطفال (العاملين وغير العاملين). فقد لوحظ شيوع حالات الصداع المتكرر ومشاكل التغذية والكوابيس والإنهاك والبؤس لدى الأطفال العاملين في الخدمة المتزلية". ولوحظ أن هؤلاء الأطفال معرضون بدرجة قصوى للاستعباد<sup>(٤)</sup>.

١٥ - ويؤدي التمييز القائم على العرق والإثنية والطبقة الاجتماعية كذلك دوراً في زيادة التعرض لأشكال الرق المعاصرة. فعلى سبيل المثال، تؤثر ظاهرة السخرة على نحو مفرط في آسيا على أفراد الفئات المحرومة اجتماعياً كأفراد الطبقة الفقيرة، وتنتمي أغلبية ضحايا العمل الجبري في أمريكا الجنوبية إلى الثقافات الأصلية، بينما يحدد تراتب الطبقات الاجتماعية الصارم في غرب أفريقيا صفة الشخص كعبد. والعنصرية متفشية في مجتمعات كثيرة، فكلما ازدادت البشرة دُكنة تفاقم الأذى الناجم عن ذلك.

١٦ - وفي نيبال، يوجد في قطاع الزراعة نظام سخرة يعرف العاملون باسم "الهاليا". وتعني كلمة هاليا "الذي يحرق". ذلك أن حرث الأرض يعتبر عملاً قذراً لا يتطلب مهارة وأنه ينبغي ألا يقوم به سوى المواطنين من الطبقة الدنيا، ما يجعله حكراً على "المنبوذين" أو الداليت<sup>(٥)</sup>. ويتقاضى الهاليا أجراً زهيداً لقاء عملهم أو يحصلون على مقابل ضئيل من الغذاء<sup>(٦)</sup>. وسرعان ما تتراكم ديون العمال إذ يقترضون المال لتغطية نفقاتهم الشخصية<sup>(٧)</sup>، فيستغلهم أصحاب الأراضي بفرض سعر فائدة باهظ على تلك القروض. وجاء في تقرير

(٤) Bwibo and Onyango, *The Final Report of Child Labour and Health Research* (University of Nairobi, 1987).

(٥) انظر Indian Institute of Dalit Studies, *Caste-based Discrimination in South Asia: A Study on Nepal* (New Delhi, 2008). Available from [http://idsn.org/fileadmin/user\\_folder/pdf/Old\\_files/asia/pdf/RR\\_Nepal.pdf](http://idsn.org/fileadmin/user_folder/pdf/Old_files/asia/pdf/RR_Nepal.pdf).

(٦) بيان كتابي صادر عن اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان. "نيبال: يجب المبادرة بلا تأخير إلى إلغاء نظام الهاليا القائم على السخرة"، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠. متاح [بالإنكليزية] على العنوان الإلكتروني التالي: [www.humanrights.asia/news/alrc-news/human-rights-council/hrc15/ALRC-CWS-15-07-2010/?searchterm=ALRC-CWS-15-07-2010](http://www.humanrights.asia/news/alrc-news/human-rights-council/hrc15/ALRC-CWS-15-07-2010/?searchterm=ALRC-CWS-15-07-2010).

(٧) Indian Institute of Dalit Studies, *Caste-based Discrimination*

صادر عن مركز حقوق الإنسان والعدالة العالمية أن "الغرض من هذا التمييز هو الإبقاء على نظام إيسار الدين"<sup>(٨)</sup>.

١٧- وفي أيلول سبتمبر ٢٠٠٨، أعتقت حكومة نيبال رسمياً جميع الهاليا وأعفتهم من ديونهم تجاه أصحاب الأراضي. بيد أن لجنة حقوق الإنسان في آسيا أفادت في عام ٢٠١٠ بأن معظم الهاليا ما زالوا يعملون لدى ملاك الأراضي رغم الإعناق الرسمي. فمن الصعب جداً على من كانوا من الهاليا أن يندمجوا في القوة العاملة نظراً إلى قلة أو انعدام تعليمهم أو مهاراتهم التقنية ولأن ٩٧ في المائة منهم لا يمتلكون أرضاً. وقُدّر عدد المشمولين بنظام الهاليا في عام ٢٠١٠ بنحو ١٥٠.٠٠٠ شخص<sup>(٩)</sup>. وجميعهم من الذكور لأنه لا يُسمح للنساء بالحرث ولا يمكنهن الحصول على قروض لحيازة أراض لحسابهن. ومع ذلك تساعد النساء أزواجهن الملاك بجلب العلف للحيوانات أو حمل السماد إلى المزارع. وكثيراً ما يشارك أبناء الهاليا في العمل برعاية الماشية، ما يتسبب لهم في إهدار الفرص التعليمية.

١٨- والعمل المهاجرون أيضاً معرضون على نحو مفرط لأشكال الرق المعاصرة. ويتأثر الكثيرون منهم بصفة خاصة لأنهم يعملون بعيداً عن أسرهم أو يفتقرون إلى المهارات اللغوية وإلى معرفة النظم القانونية في البلد المضيف أو ربما يكونون بلا وثائق أو يُستخدمون عن طريق وكالات التوظيف أو ليسوا مشمولين بحماية القوانين في البلد المضيف أو قلما يحصلون على التدريب الملائم و/أو محرومون من فرص الوصول إلى آليات التظلم الفعالة أو يتأثرون بتغيير العقود أو يتقاضون أجوراً متدنية للغاية، أو لهذه الأسباب معاً. ويؤدي فرض قيود على حرية تنقل العمال المهاجرين إلى زيادة كبيرة في احتمالات وقوعهم ضحية الرق المعاصر. فقد يصادر أصحاب العمل جوازات سفرهم أو وثائق هويتهم، وكثيراً ما يعملون في مواقع نائية تجعلهم في تبعية لأصحاب عملهم حتى لتوفير لوازمهم الأساسية.

١٩- وفي قطاع التعدين الحرفي غير المنظم، يتفشى الرق المعاصر وتقيّد حرية التنقل بشدة. وتقع المناجم في الكثير من الأحيان بعيداً عن المناطق الآهلة ويعمل العديد من المناجم الصغيرة غير المنظمة في مناطق خارج نطاق القانون. لذا يصعب على السلطات إلى حد كبير تحديد مواقع ضحايا الرق وهويتهم في هذا القطاع. ولا وجود لتفتيش العمل في الكثير من المناجم غير المنظمة، حيث ينتشر العنف والجريمة وتعاطي المخدرات. وكثيراً ما يكون الدوام طويلاً

(٨) *The Missing Piece of the Puzzle. Caste Discrimination and the Conflict in Nepal* (New York, The Centre for Human Rights and Global Justice, 2005), p. 8.

(٩) اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان. "نيبال: يجب المبادرة بلا تأخير إلى إلغاء نظام الهاليا القائم على السخرة"، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠. متاح [بالإنكليزية] على العنوان الإلكتروني التالي: [www.humanrights.asia/news/alrc-news/human-rights-council/hrc15/ALRC-CWS-15-07-2010/?searchterm=ALRC-CWS-15-07-2010](http://www.humanrights.asia/news/alrc-news/human-rights-council/hrc15/ALRC-CWS-15-07-2010/?searchterm=ALRC-CWS-15-07-2010)

والعمل غاية في الخطورة وظروف المعيشة متردية والأجور متدنية بصورة غير قانونية<sup>(١٠)</sup>.  
والسخرة واسترقاق الأطفال شائعان أيضاً في هذا القطاع.

٢٠- وتشمل فئات العمال الضعيفة الأخرى فئة البالاري، وهن نساء يعملن خارج المناجم ويقمن بفصل المعادن عن أكوام التراب. وجاء في مقابلات مع خبراء عمل داخل البلد أن البالاري لا يخضعن عموماً لعقود عمل رسمية، وتُدفع أجورهن على أساس سعر القطعة الذي يحدده سماسرة المعادن، ويجب عليهن الحصول على إذن من أصحاب المناجم أو مديريها للعمل خارج المناجم. ويُمكن سحب هذا الإذن في أي وقت، ما يجعلهن عرضة للتأثر إلى أقصى حد. وتُكره البالاري أحياناً على تقديم خدمات جنسية أو القيام بأعمال إضافية للحصول على ذلك الإذن أو الاحتفاظ به. وكثيراً ما يعمل الأطفال إلى جانب أمهاتهم أو يعملون بأنفسهم في مناجم الذهب. ومن المعروف أن أطفالاً لا يتجاوزون الثامنة من العمر يعملون مع آبائهم تحت الأرض، وأن أطفالاً صغاراً يرسلون في أحيان كثيرة إلى آبار المناجم الضيقة، وأن أطفالاً يُكَلَّفون بحمل أحمال ثقيلة جداً ويتعرضون للمواد الكيميائية السامة في إطار عمليات استخراج الذهب وتجهيزه<sup>(١١)</sup>.

٢١- وإضافة إلى الخدمة المتزلية والتعدين، يمكن إيجاد أشكال الرق المعاصرة في قطاعات كثيرة أخرى. وتفيد تقديرات منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٢ بأن ٩٠ في المائة من ضحايا العمل الجبري البالغ عددهم ٢٠,٩ مليون ضحية مستخدمون في القطاع الخاص<sup>(١٢)</sup>. ويمكن إيجاد الرق كذلك في مصائد الأسماك والخدمة المتزلية والمقالع وأفران الطوب والأنشطة غير القانونية. أما العمل الجبري فينتشر أساساً في قطاعات الزراعة والحطابة والتعدين وصناعة الملابس والمواد الإلكترونية وخدمات الرعاية الشخصية والبناء وتجهيز الأغذية<sup>(١٣)</sup>.

٢٢- وتعدّ ماليزيا حالياً ثاني أكبر منتج لزيت النخيل. وقد جاء في تقرير حديث الصادر أنه لكي تتمكن ماليزيا من "تلبية الطلب العالمي المتنامي على زيت النخيل المنخفضة تكلفة إنتاجه، يعتمد بعض المنتجين على العمل الجبري وأشكال أخرى من الرق الحديث"<sup>(١٤)</sup>. ولا يمثل العمل الزراعي عملاً جذاباً في أعين غالبية الماليزيين. لذا يهاجر رجال ونساء وأطفال - معظمهم من إندونيسيا والفلبين - إلى ماليزيا بغية العمل في مزارع النخيل هذه. والكثيرون من هؤلاء العمال فقراء ومعزولون وبلا وثائق، ما يجعلهم معرضين بشدة لأشكال الرق المعاصرة. وأفاد الأمين العام لمفوضية حماية الطفل في إندونيسيا بأن عشرات آلاف

(١٠) انظر تقرير المقررة الخاصة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة، A/HRC/18/30.

(١١) Bhavna Sharma, *Contemporary forms of slavery in Bolivia* (Anti-Slavery International, 2006).

(١٢) ILO, *Global Estimate of Forced Labour*, p. 1.

(١٣) انظر Verité, *Help Wanted: Hiring, Human Trafficking, and Modern-Day Slavery* (2011).

(١٤) Accenture (for Humanity United), *Exploitative Labor Practices in the Global Palm Oil Industry*.



العمال المهاجرين الإندونيسيين وأبناءهم "يستعبدون بصورة منهجية" في مزارع ماليزيا. ويقدر أن عدد الأطفال الإندونيسيين الخاضعين للعمل الجبري في منطقة صباح في ماليزيا يصل إلى ٧٢ ٠٠٠ طفل. ولا يُمنح الأطفال المولودون في هذه المزارع شهادات ميلاد، مما يحول دون التحاقهم بالمدارس ويجبرهم على المكوث في المزارع والعمل<sup>(١٥)</sup>.

٢٣- وأفادت منظمة العمل الدولية بأن ٦٩ في المائة من حالات عمل الأطفال تقع في قطاع الزراعة، وأن أسوأ أشكال هذا العمل موجودة فيه بنسبة كبيرة<sup>(١٦)</sup>. وبما أن العمل الزراعي يتسم عموماً بانخفاض الأجور وباستخدام عمال مؤقتين ومهاجرين ويتم في مناطق ريفية معزولة تكون رقابة الحكومة عليها ضئيلة، فإن العمال الزراعيين الأطفال والكبار معرضون فيه لأشكال الرق المعاصرة.

٢٤- وأفاد عدد من المصادر بأن الأطفال يتعرضون للرق المعاصر في مصائد الأسماك في غانا على أيدي "أصحاب مشاريع الصيد"<sup>(١٧)</sup> أو السماسرة الذين يأخذونهم بعيداً عن بيوتهم للعمل في المصائد. وتفيد التقارير بأن المستخدمين يحتالون على الأسر بوعود إتاحة فرص تعليمية للأطفال مقابل سويغات عمل قليلة كل يوم. وكثيراً ما يعد المستخدمون الأطفال أيضاً بدفع أجورهم نقداً أو عيناً كأن يُمنح الولد بقرة أو البنت آلة خياطة<sup>(١٨)</sup>. وقد يُدفع للوالدين سُلفة مقابل عمل أبنائهم، ما يجعل الطفل في حالة سخرة. وتعدّ بحيرة فولتا وجهة مألوفة للعبيد الأطفال، فقد استنفدت موارد الصيد وبات الأطفال يشكلون مصدر يد عاملة منخفض التكلفة<sup>(١٩)</sup>. وتوزع الوظائف داخل قطاع صيد الأسماك بحسب الجنس: فالأولاد يحركون القوارب ويجذبون الشباك ويحملون السمك، وتقوم البنات بفرز السمك وتعبئته ونقله، ويُطلب إلى الأولاد والبنات على السواء في حالات كثيرة الغوص في الأعماق لتخليص ما علق من الشباك. وكثيراً ما يعمل الأطفال ستة أيام أو سبعة في الأسبوع لمدة

(١٥) لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، ملاحظة بشأن اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢): ماليزيا، معتمدة في عام ٢٠٠٩، ومنشورة في الدورة التاسعة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١٠). متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO::P13100\\_COMMENT\\_ID:2309483](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO::P13100_COMMENT_ID:2309483)

(١٦) منظمة العمل الدولية، وضع حد لعمل الأطفال: هدف في التناول، تقرير عالمي (جنيف، ٢٠٠٦).

(١٧) Dela Afenyadu, "Child Labour in Fisheries and Aquaculture, A Ghanaian Perspective", presented to the Food and Agriculture Organization (FAO) workshop on child labour in fisheries and aquaculture in cooperation with ILO, Rome, 14–16 April 2010, p. 6. Available from [www.fao-ilo.org/fileadmin/user\\_upload/fao\\_ilo/pdf/WorkshopFisheries2010/WFPapers/DAfenyaduChild\\_LabourGhana.pdf](http://www.fao-ilo.org/fileadmin/user_upload/fao_ilo/pdf/WorkshopFisheries2010/WFPapers/DAfenyaduChild_LabourGhana.pdf)

(١٨) المرجع السابق، الصفحة ٦.

(١٩) انظر ILO and FAO, *FAO-ILO Good Practice Guide for Addressing Child Labour in Fisheries and Aquaculture: Policy and Practice* (2011).

لا تقل عن ١٢ ساعة في اليوم، ويمكن أن تدوم رحلات الصيد أياماً عديدة. ويعمل هؤلاء الأطفال ساعات طويلة في ظروف خطيرة ويتعرضون للاعتداء الجنسي والمادي بل للموت غرقاً أو بلسعة ثعبان أو جراء ما يصيبهم من أذى جسدي على أيدي مالكي القوارب أو المعدات<sup>(٢٠)</sup>.

٢٥- وتفيد تقارير حديثة بأن العمال المهاجرين في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يتعرضون لأشكال الرق المعاصرة في قطاع البناء. فالعمل في هذا القطاع موسمي ومؤقت ومعتمد على حالة الطقس بطبيعته، ما يتسبب في ظروف عمل رديئة. كذلك تتعاقد شركات البناء مع عمالها من الباطن، ما يجعلهم عرضة للاستغلال بسهولة. وأفادت تقديرات دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٣ بأن ٨٨ ٠٠٠ عامل غير بريطاني يعملون في قطاع البناء. وتقبل شركات البناء على العمال المهاجرين لأنهم يُعتبرون في غالب الأحيان يداً عاملة رخيصة ويمكن الاستغناء عنها بسهولة. ولا يُمنح العمال المهاجرون تصاريح للعمل في البناء، فيضطرون إلى دخول المملكة المتحدة بتأشيرة عامل للحساب الخاص، ما يتسبب في تفاقم ضعفهم وحجبهم عن الرقابة<sup>(٢١)</sup>.

٢٦- وأفادت تقارير بأن أطفالاً بالكاد بلغوا الثالثة من العمر كانوا يعملون في المناجم والمقالع في سيراليون في عام ٢٠١٢<sup>(٢٢)</sup> وأن أطفالاً بالكاد بلغوا العاشرة يخضعون لأشكال الرق المعاصرة في مناجم الماس<sup>(٢٣)</sup>. ويعمل الأطفال طوال اليوم في كسر الحصى وجرفه وغسله، ستة أيام في الأسبوع، مقابل أجر زهيد أو بلا مقابل، وتتراوح الأجور من ٠,١٥ دولار إلى ٠,٦٠ دولار في اليوم. وهؤلاء الأطفال عرضة للمرض والإصابة والوفاة في حال انهيار المنجم<sup>(٢٤)</sup>. ويُحرم الأطفال العاملون في المناجم من الفرص التعليمية، ما يحول دون خلاصهم من دوامة الفقر والاستبعاد. وكثيراً ما تعجز الأسر عن إرسال أطفالها إلى المدارس إذ تحتاج إلى عملهم للحصول على إيرادات إضافية، ذلك أن ٦٠ في المائة من سكان البلد يعيشون في الفقر حسب ما أفاد به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لقد فاقمت الحرب الأهلية في البلد قابلية انجرار الأطفال للرق، فقد أجبر العديد من الأطفال الذين اختطفتهم فصائل

(٢٠) Afenyadu, *Child Labour in Fisheries and Aquaculture*, p. 9.

(٢١) Bridget Anderson and Ben Rogaly, *Forced Labour and Migration to the UK* (International Trade Union Congress), p. 27. Available from [http://ituc-csi.org/IMG/pdf/Forced\\_labour\\_in\\_UK\\_12-2009.pdf](http://ituc-csi.org/IMG/pdf/Forced_labour_in_UK_12-2009.pdf).

(٢٢) Greg Campbell, "The Rock-Mining Children of Sierra Leone Have Not Found Peace", *The Atlantic*, 31 May 2012. Available from [www.theatlantic.com/international/archive/2012/05/the-rock-mining-children-of-sierra-leone-have-not-found-peace/257899/](http://www.theatlantic.com/international/archive/2012/05/the-rock-mining-children-of-sierra-leone-have-not-found-peace/257899/).

(٢٣) The International Human Rights Clinic at Harvard Law School. *Digging in the Dirt: Child Miners in Sierra Leone's Diamond Industry* (Cambridge, Massachusetts, 2009).

(٢٤) المرجع السابق، الفصل الخامس.

مسلحة على العمل في ما بعد في قطاع التعدين وفقد أطفال كثيرون والديهم وانقطع معظمهم عن الدراسة<sup>(٢٥)</sup>.

## رابعاً - الإطار القانوني الدولي

### ألف - الرق

٢٧- تعرف المادة ١ من الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦ الرق بأنه "حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية، كلها أو بعضها". وتدعو الاتفاقية إلى "القضاء على الرق بجميع صوره". بما فيها "أسر شخص ما واحتيازه وبيعه أو مبادلته والتخلي عنه للغير" (المادة ٢ بالاقتران مع المادة ١). ومنذ صياغة الاتفاقية، تضمنت معظم الأطر القانونية الدولية مواد بخصوص حظر العبودية، منها المادة ٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والفقرة ١ من المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) وصكوك أحدث عهداً كبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو).

### باء - إساءة الدين والقنانة

٢٨- صيغ منذ عام ١٩٢٦ عدد من الصكوك الدولية الأخرى بهدف التصدي لشتى أشكال الرق الحديثة التي تحدث في بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية دائمة التحول. والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق المعتمدة في عام ١٩٥٦ تسلط الضوء على إساءة الدين والقنانة باعتبارهما شكلين محددين من أشكال الرق. وتعرّف الاتفاقية إساءة الدين بأنه "الحال أو الوضع الناجم عن ارتكان مدين بتقديم خدماته الشخصية أو خدمات شخص تابع له ضمناً لدين عليه، إذا كانت القيمة المنصفة لهذه الخدمات لا تستخدم لتصفية هذا الدين أو لم تكن مدة هذه الخدمات أو طبيعتها محددة" (المادة ١(أ)). أما القنانة فتعرّف بأنها "حال أو وضع أي شخص ملزم، بالعرف أو القانون أو عن طريق الاتفاق، بأن يعيش ويعمل على أرض شخص آخر وأن يقدم خدمات معينة لهذا الشخص، بعوض أو بلا عوض، ودون أن يملك حرية تغيير وضعه" (المادة ١(ب)).

(٢٥) المرجع السابق.

## جيم - الزواج الاستعبادي

٢٩ - تتناول الاتفاقية التكميلية أيضاً ممارسة الزواج الاستعبادي باعتباره شكلاً من أشكال الرق، وإن كانت لا تسميه كذلك. وتحظر الاتفاقية الممارسات التي يجري في إطارها "الوعد بتزويج امرأة، أو تزويجها فعلاً (...) لقاء بدل مالي"، و"منح الزوج أو أسرته أو قبيلته حق التنازل عن زوجته لشخص آخر"، و"جعل المرأة، لدى وفاه زوجها، إرثاً ينتقل إلى شخص آخر" (المادة ١(ج)). ويُطلب إلى الدول الأطراف في الاتفاقية اعتماد حدود دنيا مقبولة لسن الزواج. ويلمح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً إلى الزواج الاستعبادي، إذ تنص المادة ١٦ منه على "[ألا] يُعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه فيه".

## دال - استرقاق الأطفال

٣٠ - تلمح الاتفاقية التكميلية أيضاً إلى استرقاق الأطفال. وتشترط الاتفاقية إلغاء "أي من الأعراف أو الممارسات التي تسمح لأحد الأبوين أو كليهما، أو للوصي، بتسليم طفل أو مراهق دون الثامنة عشرة إلى شخص آخر، لقاء عوض أو بلا عوض، على قصد استغلال الطفل أو المراهق أو استغلال عمله" (المادة ١(د)). وتنص الفقرة ٣ من المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن "من الواجب حماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. كما يجب جعل القانون يعاقب على استخدامهم في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم أو الإضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي". ومن هذا المنطلق، تعرف اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ (١٩٩٩)، بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما فيها استرقاق الأطفال، وتحظرها (المادتان ١ و ٣).

## هاء - الاستعباد المتزلي

٣١ - يمكن اعتبار الاستعباد المتزلي شكلاً آخر من أشكال الرق المعاصرة، رغم أنه لم يحظ باهتمام كبير في الأطر الدولية التي تناولت حقوق الإنسان في القرن العشرين. والاستعباد المتزلي محظور ضمناً في أحكام الاتفاقية الخاصة بالرق، وفي العهدين والإعلانات التي تشكل الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وفي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ (١٩٥٩) بشأن إلغاء العمل الجبري، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨). وتحمي اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ كلتاهما الأطفال من الظروف الشبيهة بالاستعباد المتزلي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، اعتمدت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المتزليين، التي تتناول هي الأخرى هذه المسائل. وتضع الاتفاقية أحكاماً للحماية من الاستعباد المتزلي وتتضمن حقوقاً محددة للعمال المتزليين،

بما فيها شروط العمل العادلة وظروف العمل والعيش اللائقة واحترام الحياة الخاصة والحماية من جميع أشكال الإساءة والمضايقات والعنف (المادتان ٥ و ٦).

## واو - العمل الجبري

٣٢ - يمثل الرق والعمل الإلزامي أو الجبري ممارستين على حدة يجري التصدي لهما الواحدة بمعزل عن الأخرى في معظم الوثائق الدولية لحقوق الإنسان. وتنص الاتفاقية الخاصة بالرق على أن الدول ينبغي أن "[تتخذ] جميع التدابير الضرورية للحؤول دون تحول العمل القسري أو عمل السخرة إلى ظروف تماثل ظروف الرق" (المادة ٥). وعُرف العمل الجبري في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ (١٩٣٠) المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي كالآتي: "كل أعمال أو خدمات تغتصب من أي شخص تحت التهديد بأي عقوبة ولم يتطوع هذا الشخص بأدائها بمحض اختياره" (المادة ٢). وترد مسألة العمل الجبري في اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمل المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريان الأساسية (١٩٥٠).

## خامساً - التحديات في مكافحة أشكال الرق المعاصرة

### ألف - التحديات القانونية والسياسية

٣٣ - يوجد عدد من القيود القانونية التي تشكل تحديات في حماية الأفراد من التعرض لأشكال الرق المعاصرة. وأولها أن بعض البلدان لم تصدق على الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق. ومن هذه البلدان بيرو والسلفادور وليبيريا. وفي حالات أخرى، لم تقم بلدان كثيرة صدقت على الاتفاقية بمواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية. وتوجد أيضاً بلدان أخرى لا تُعرّف أشكالاً محددة من الرق أو لا تحظرها أو لا تعاقب عليها صراحة، ما يجعل من الصعب التقاضي بشأنها. ففي كولومبيا مثلاً لا يحدد القانون عقوبات على العمل الجبري، إلا في قضايا الاتجار بالبشر، بينما لاحظ خبراء العمل أن قوانين كثيرة في الفلبين تحظر أشكال الرق المعاصر لكنها تقتصر على الأطفال وضحايا الاتجار وضحايا العمل الجبري الذين تعرضوا للعنف أو إساءة الدين.

٣٤ - والثغرات القانونية التي أدت إلى عدم تغطية فئات معينة من العمال قد تفتح المجال أيضاً لاستغلالهم. وهذا هو الحال في فرنسا وفي عدد من البلدان الأخرى، حيث لا تشمل قوانين العمل العمال المتزلزين (A/HRC/15/20، الفقرة ٧٤). وفي غواتيمالا، حيث لا يوفر القانون حماية خاصة للعمال الزراعيين بل يتضمن تشريعات تميز ضدهم. فعلى سبيل المثال،

لم يُساو الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين بالحد الأدنى لأجور عمال القطاعات الأخرى إلا في عام ٢٠١١، في حين ما زال يُسمح في قطاع الزراعة بدفع الأجور عيناً، وهي ممارسة من بقايا السخرة في غواتيمالا<sup>(٢٦)</sup>.

٣٥- وحتى عندما تنجح النيابة في الملاحقة القضائية، فإن العقوبات والغرامات كثيراً ما تكون خفيفة بحيث يجعلها قليلة الردع. ففي المغرب مثلاً يُحكم على أصحاب العمل المدانين بتهمة استخدام العمل الجبري بغرامات تتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٣ ٥٠٠ دولار أمريكي في حالة الجريمة الأولى ويضاعف المبلغ في حال العود إلى ارتكاب الجريمة، إضافة إلى عقوبة سجن تتراوح مدتها بين ستة أيام وتسعين يوماً<sup>(٢٧)</sup>. غير أن هذه العقوبات ليست رادعة بالقدر الكافي.

٣٦- وتُطبق بعض البلدان أيضاً قوانين تجعل العمال المهاجرين عرضة للممارسات الشبيهة بالرق. ففي الجمهورية الدومينيكية مثلاً، يُمنح المهاجرون المؤقتون "بطاقة عامل مؤقت"<sup>(٢٨)</sup>. ولا تُجيز لهم هذه البطاقة سوى "أداء النشاط المدر للربح الذي قبلوا من أجله، للمدة المسموح بها وفي حدود المنطقة المصرح بها". وينص قانون الهجرة رقم ٢٨٥-٠٤ على أن أصحاب العمل ينبغي لهم "إعادة" العمال إلى بلدانهم عند انتهاء آجال تصاريحهم، ما يحول أصحاب العمل سلطة إبعاد العمال. ويترتب على هذا الوضع تقييد قانوني لحرية تنقل العمال المهاجرين وربطهم بصاحب عمل محدد وجعلهم مهددين ضمناً بعقوبة الإبعاد في حال ترك وظائفهم أو أماكن عملهم.

## باء- التحديات المؤسسية وصعوبات التنفيذ

٣٧- يوجد عدد من أوجه القصور المؤسسية التي يمكن أن تحول دون إنفاذ قوانين مناهضة أشكال الرق المعاصرة إنفاذاً تاماً. ورغم أن البلدان يمكن أن تكون صدقت على قوانين واتفاقيات دولية تحظر هذا الاستغلال صراحة وتعاقب عليه، فإن حكومات كثيرة لم تتخذ

(٢٦) Verité. *Research on Indicators of Forced Labor in the Supply Chain of Coffee in Guatemala* (2012).

(٢٧) لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، ملاحظة بشأن الاتفاقية رقم ٢٩: المغرب، معتمدة في عام ٢٠١٠، ومنشورة في الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١١). متاحة على العنوان الإلكتروني التالي:

[www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:2326286](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2326286)

(٢٨) تنص المادة ٥٥ على أن البطاقة يجب أن تتضمن المعلومات التالية: اسم العامل وصورته؛ ونوع الوظيفة التي سيضطلع بها؛ وبلد منشئه، ورقم تعريفه؛ وتاريخ ميلاده؛ وجنسه؛ وتاريخ الدخول ومكانه؛ ومدة الإقامة؛ وتغديد الإقامة (حسب الانطباق)؛ ومنطقة إقامته وعمله؛ وتوقيعه وبصماته؛ واسم صاحب العمل وعنوانه والنشاط الاقتصادي.

ما يكفي من الإجراءات لإنفاذ هذه القوانين. وفي بعض الحالات، لا تعترف الحكومات المركزية بوجود الرق المعاصر، مما يقيد بشدة أنشطتها في مجال الإنفاذ. وعلى سبيل المثال، لا تعترف حكومة الجمهورية الدومينيكية بوجود العمل الجبري في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد في البلد، بما فيها قطاع السكر<sup>(٢٩)</sup>. ولهذا السبب لا توجد خطط أو برامج ترمي إلى مكافحة الاستغلال.

٣٨- وفي بلدان كثيرة يوجد فيها الرق، يكون الضحايا من الفقراء وتكون علاقاتهم السياسية قليلة وقدرتهم على التظلم محدودة. وعادة ما تتعرض هذه الفئات للتمييز بسبب الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها أو بسبب العرق أو الجنس أو لأن أفرادها ينحدرون من المهاجرين أو الشعوب الأصلية، أو بسبب كل ذلك معاً. وفي المقابل، قد يكون الجناة من أصحاب العلاقات والثروة والقدرة على التأثير في السياسات والإنفاذ. ويمكن أن يُفضي هذا الوضع إلى الفساد وإلى نظام لا يُشعر السلطات بضرورة اتخاذ إجراءات لمكافحة الاستغلال. ففي بيرو، يُدرّز الذهب أرباحاً طائلة ويغذي الفساد على جميع المستويات، ما يجعل من الصعب جداً مكافحة ضروب الإيذاء في العمل في مناجم الذهب غير القانونية، لا سيما الرق الذي توجد مؤشرات قوية على وجوده. ويُسهّل هذا الفساد استمرار تشغيل المناجم غير القانونية وغسل الذهب ويحبط جهود الحكومة في مجال الإنفاذ. وفي حالات كثيرة، قد تعمل السلطات على إنفاذ القوانين، لكنها تفتقر إلى ما يلزم من تدريب وموارد للاضطلاع بهذه المهمة على النحو المناسب.

٣٩- وكثيراً ما يتجسد نقص الموارد وانخفاض مستويات الوعي والفهم في أوجه قصور تعترى مفتشيات العمل وغيرها من مؤسسات الإنفاذ العامة، مما يحد بشدة من قدرة الحكومة على الكشف عن ضحايا أشكال الرق المعاصر. وعلى سبيل المثال، يكمن أحد أكبر العوامل التي تعوق قدرة حكومة غواتيمالا على حماية العمال الزراعيين من الاستغلال في قصور نظام تفتيش العمل في البلد. وتواجه مفتشية العمل مشاكل منها نقص الموظفين والتمويل، وعجز المفتشين عن فرض غرامات، وخوفهم من إجراء عمليات التفتيش في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع مستويات العنف في البلد<sup>(٣٠)</sup>.

٤٠- وحتى في البلدان التي تتوفر فيها لدى السلطات الإرادة والموارد اللازمة لمكافحة الرق المعاصر، تواجه هذه السلطات صعوبة في تحديد مواقع الضحايا. فكثيراً ما تشمل أشكال الرق المعاصرة فئات متخفية يزاول البعض منها أعمالاً غير قانونية. وكثيراً ما يحدث الرق في مناطق معزولة، ويمكن أن يصعب أو يتعذر الوصول إلى الضحايا إذا كانوا يعملون في أنشطة

(٢٩) حكومة الجمهورية الدومينيكية، تصريحات وزير العمل أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، جنيف، مقابلة مع مدير التفتيش فيدريكو غوميرا.

(٣٠) انظر Verité, Research on Indicators of Forced Labor.

غير قانونية أو في مناطق معزولة جغرافياً أو في بلدان أو مناطق يسودها العنف أو انعدام الاستقرار السياسي. وقد يزداد التحدي المتمثل في إمكانية الوصول إلى النساء والأطفال صعوبة في البلدان التي تتبع معايير ثقافية تقيد اتصالهم بالغرباء أو الأجانب، أو تقيد حرية تنقلهم بصفة عامة. وعلى سبيل المثال، أفادت المقررة الخاصة بأن من الصعب الوصول إلى الأطفال الخاضعين للعمل الجبري في مناجم ومقالع تقع في مناطق نائية (انظر الوثيقة A/HRC/18/30).

٤١ - وقد يكون من الصعب أيضاً التعرف على ضحايا أشكال الرق المعاصر. فبخلاف عمل الأطفال أو ظروف العمل الخطرة، التي يستطيع فيها المفتشون التعرف على الضحايا بالمعينة، يصعب التعرف على ضحايا الرق دون إجراء تقييمات مطولة. وبما أن معظم الضحايا لا يحملون علامات ظاهرة تدل على وقوعهم في شرك الاستغلال، يجب أن تتأكد السلطات مما إذا كانوا قد أُجبروا على العمل رغماً عنهم. ويجب أن تُقيم ما إذا كان العمال مستخدمين بشروط وافقوا عليها منذ البداية وما إذا كانوا مهددين بالعقاب على ترك وظائفهم. وفي بعض الحالات، قد تعمل ضحية الرق جنباً إلى جنب مع عامل مستخدم بحرية. ويستدعي هذا التقييم أن يتوافر للسلطات مستوى أعلى من التدريب وقدر أكبر من الوقت والموارد.

٤٢ - ومع ذلك، حتى عندما يكون المفتشون مدرّبين للتعرف على ضحايا الرق، فإن ضحايا كثيرين قد يخشون التكلم بسبب ما يوجه إليهم من تهديدات. وينطبق هذا بصفة خاصة على العمال المهاجرين الذين يخشى الكثيرون منهم أن تضايقهم السلطات أو تحتجزهم أو تُبعدهم. وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، أفاد بعض العمال المهاجرين بأنهم يخافون الحديث مع الجيران أو يعجزون عن ذلك بسبب الحواجز اللغوية. وفي بعض الحالات، قيل إن أصحاب عملهم هددوهم بإبلاغ سلطات الهجرة إذا ما حاولوا ترك عملهم<sup>(٣١)</sup>.

٤٣ - وقد تكون قدرة الدولة على إنفاذ القانون ضعيفة أيضاً في المناطق النائية والمعزولة. ففي دولة بوليفيا متعددة القوميات مثلاً، يتسبب حضور الدولة الضعيف في منطقة تشاكو في عدم امتثال اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩<sup>(٣٢)</sup>. وفي بيرو، تفيد البحوث بأن قدرة الحكومة على إنفاذ قانون العمل والقانون الجنائي في المناطق المحمية والنائية محدودة بسبب اقتران دخولها بمخاطر وتكاليف باهظة. ونظر لخوف السلطات من مواجهة المجموعات

(٣١) انظر Verité, *Regional Report – Immigrant Workers in US Agriculture: The Role of Labor Brokers in Vulnerability to Forced Labor, Help Wanted: Hiring, Human Trafficking and Modern-Day Slavery in the Global Economy series* (2010).

(٣٢) José Antonio Arze Aguirre, "Documento de trabajo en materia de legislación comparada de Bolivia y Estados Unidos de América, en materia de trabajo forzoso", unpublished paper prepared by the consultant as part of this study (2010).



المدججة بالسلاح والعاملة بصفة غير قانونية، فهي غير قادرة على دخول المناطق المحمية ما لم تكن معززة بدعم عسكري.

٤٤ - ويمكن أن يتسبب عدم وجود ملاحظات وإدانات في قضايا أشكال الرق المعاصرة في مشكلة كبيرة أيضاً. ويكمن أحد أسباب ذلك في ضعف التكامل والتعاون فيما بين مؤسسات الحكومة. ولاحظت المقررة الخاصة أثناء بعض بعثاتها نقص التكامل بين القانون الجنائي وقانون العمل والقانون المدني فيما يتعلق خصيصاً بالعمل الجبري، وهو ما يعوق جهود الإنفاذ. ويتسبب هذا النقص في عدم كفاية التحقيقات في الممارسات الشبيهة بالرق والمعاقبة عليها. ولاحظت المقررة الخاصة أن اللجان متعددة القطاعات يجب أن تضم ممثلين من المكاتب الحكومية المختصة كي يتسنى لها مكافحة ظاهرة الرق بفعالية.

٤٥ - ويتمثل أحد التحديات الأخرى في مجال مكافحة أشكال الرق المعاصرة في تقصير الحكومات في بعض البلدان في حماية الضحايا، بينما تُفرض الإجراءات العقابية التي تتخذها الدولة في بلدان أخرى إلى تفاقم قابلية العمال للوقوع عرضة لهذه الممارسات، ما يجبرهم في بعض الحالات على زيادة التخفي، بحيث يغدو من الأصعب الكشف عن الضحايا.

## سادساً - الممارسات الجيدة

### ألف - التشريعات

٤٦ - لقد أدخلت سلسلة من التحسينات على الأطر القانونية الدولية والوطنية، وتمثل هذه التحسينات ممارسات جيدة في مجال مكافحة أشكال الرق المعاصرة. فعلى الصعيد الوطني، اعتمدت مجموعة واسعة من البلدان تشريعات شاملة تحظر أشكال الرق المعاصرة وتعاقب عليها. ومن ذلك على سبيل المثال، اعتمدت موريتانيا في عام ٢٠٠٧ قانوناً يجرّم الرق. وفي البرازيل، تنص المادة ١٤٩ من قانون العقوبات على أن يُعاقب بالسجن من سنتين إلى ثماني سنوات كل من يُخضع شخصاً للعمل الجبري أو لظروف عمل شاقة أو مهينة أو يستبقي عمالاً في أماكن العمل بواسطة الحراسة وإسار الدين وتقييد حرية التنقل ومصادرة وثائق الهوية أو الملكية الشخصية. وتشدّد العقوبة بنسبة ٥٠ في المائة في القضايا المتعلقة بالأطفال أو المنطوية على تمييز قائم على الدين أو الجنس أو العرق. ويحظر القانون البرازيلي ويجرم أيضاً أنشطة أخرى متصلة بالعمل الجبري، بما في ذلك إسار الدين. ومع ذلك، وبالنظر إلى تنوع الآليات المستخدمة لاسترقاق الأفراد، كان لزاماً على بلدان كثيرة أيضاً أن تبحث فيما هو أبعد من القوانين التقليدية المتعلقة بالعمل الجبري والاتجار بالبشر. فعلى سبيل المثال، أنشأت بعض البلدان آليات لمكافحة ممارسات التوظيف والاستخدام الاستغلالية التي تضاعف خطر التعرض لأشكال الرق المعاصرة. فقانون العقود في بنغلاديش ينصّ مثلاً على وجوب أن تُرَمّ

جميع عقود التوظيف بناء على موافقة جميع الأطراف موافقة حرة لا يشوبها إكراه أو تأثير لا لزوم له أو احتيال أو تحريف.

٤٧- وكثفت بلدان أخرى أيضاً جهودها الرامية إلى تنظيم وكالات الاستخدام الخاصة عملاً بأحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨١ (١٩٩٧) بشأن وكالات الاستخدام الخاصة. ففي عام ٢٠١١، عدّلت حكومة ماليزيا قانون الاستخدام الذي اعتمدته في عام ١٩٥٥، بإدراج تعريف لمصطلح "وكيل توظيف" وباشتراط إيداع الأجور التي تدفع للعمال المتزليين في حساب مصرفي، وأن يسجل وكلاء التوظيف الموظفين لدى الإدارة العامة للعمل، وأن تبلغ هذه الإدارة بإنهاء استخدام العمال الأجانب. وأدى هذا التعديل إلى ظهور نوع جديد من علاقات العمل القانونية بين الوكلاء والموظفين. وفي الجمهورية التشيكية، عدّل قانون الاستخدام في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بهدف اشتراط تنظيم وكالات الاستخدام. فقد بات واجباً على هذه الوكالات أن تكون مشمولة بتأمين، وأن تكون صحيفة سوابقها الجنائية نظيفة، وأن تقدم إحصاءات عن عدد وجنسية العمال الذين وظفتهم.

٤٨- واعتمد عدد من البلدان أيضاً تدابير حماية خاصة بالعمال المهاجرين، الذين يجد الكثيرون منهم أنفسهم معرضين بشدة لأشكال الرق المعاصرة. ففي عام ٢٠١١، أجرت الجمهورية التشيكية عدة تعديلات تشريعية بغية تحسين تدابير حماية المهاجرين والحد من تعرضهم للاستغلال. وعدّل القانون المتعلق بإقامة الرعايا الأجانب فبات من واجب أصحاب العمل تغطية تكاليف العودة في حال خروج الرعايا الأجانب من البلد قبل انتهاء آجال تصاريح عملهم. ويشترط قانون تايوان إخضاع وكالات استخدام العمال المهاجرين لرقابة حكومية للتأكد من عدم فرضها رسوماً مفرطة على هؤلاء العمال مقابل خدماتها<sup>(٣٣)</sup>. وفي الإمارات العربية المتحدة، يجيز القرار الوزاري رقم ١١٨٦ الصادر في عام ٢٠١٠ للعمال المهاجرين الانتقال من صاحب عمل إلى آخر بعد انتهاء آجال عقودهم. وفي عام ٢٠٠٧، أدخل معهد الهجرة الوطني المكسيكي تحسينات على تدابير الحماية الخاصة بالعمال الزراعيين المهاجرين بغية تسوية أوضاعهم والحد من التجاوزات في حقهم.

٤٩- واتخذت بعض بلدان منشأ العمال المهاجرين أيضاً خطوات مهمة. فقد اعتمدت تدابير لحماية مواطنيها بهدف الحد من خطر تعرضهم لأشكال الرق المعاصرة عندما يهاجرون للعمل في الخارج. ومن ذلك، يحدد قانون العمالة الأجنبية النيبالي المعتمد في عام ٢٠٠٧ دور الحكومة في إدارة العمالة في الخارج عن طريق تنظيم إصدار التراخيص لفائدة وكالات التوظيف. ويحدد هذا القانون أيضاً عملية التوظيف للعمل في الخارج؛ ويضع المتطلبات

(٣٣) انظر حكومة الصين (مقاطعة تايوان الصينية)، مجلس شؤون العمل، نشرة مجلس شؤون العمل، المجلد ٦٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤).

المتعلقة بالحد الأدنى للأجور وعقود العمل والتأمين؛ ويشترط التدريب قبل المغادرة؛ ويحدد إجراءات تقديم الشكاوى. غير أنه لا يشمل استخدام المهاجرين النيباليين في الهند<sup>(٣٤)</sup>. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أعلنت حكومة نيبال عن سياسة تقوم بموجبتها البعثات النيبالية في الخارج بتحقيق إلزامي من وثائق العمال المهاجرين، كما أعلنت أنها تعمل مع حكومات البلدان المضيفة على وضع حد أدنى لرواتب العمال النيباليين المهاجرين في الإمارات العربية المتحدة وقطر وماليزيا والمملكة العربية السعودية، باعتبارها من أكثر البلدان استخداماً للعمال النيباليين.

٥٠- ومع تزايد عولمة الأعمال التجارية، اعتمد المجتمع الدولي أيضاً أطراً عالمية غير ملزمة تخصص قطاع الأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، تقدم المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى الشركات توجيهات بشأن قضايا حقوق الإنسان والعمل الرئيسية ذات الصلة بأشكال الرق المعاصرة. وتشمل هذه المبادئ، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١١، جميع جوانب حقوق الإنسان بما في ذلك الإشارة إلى معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية؛ وتوفر معياراً ومرجعاً مشتركاً يُعتمد به للتخفيف من خطر الآثار السلبية على حقوق الإنسان.

## باء- الإنفاذ

٥١- إلى جانب صياغة قوانين جديدة، اتخذت بلدان كثيرة أيضاً خطوات في سبيل ضمان إنفاذ القوانين إنفاذاً فعالاً. وغالباً ما يكون إنفاذ القوانين أصعب من اعتمادها، كما يتطلب قدراً أكبر من الموارد ويستغرق وقتاً أطول. غير أن عدداً من البلدان بذل جهوداً في سبيل التغلب على التحديات والنجاح في مكافحة أشكال الرق المعاصرة.

٥٢- ولهذا الغرض، وقعت بعض البلدان المرسلة للعمال المهاجرين والبلدان المضيفة لهم اتفاقات ثنائية أو مذكرات تفاهم. فعلى سبيل المثال، أبرمت الأرجنتين وبيرو مؤخراً مذكرة تفاهم بشأن العمال المتزليين المهاجرين (انظر الوثيقة A/HRC/15/20، الفقرة ٨٢)، في حين وقعت حكومتا إندونيسيا وماليزيا في عام ٢٠١١ مذكرة تفاهم جديدة تنقح اتفاق عام ٢٠٠٦ وتتعلم بتوظيف الخادومات الإندونيسيات. ويقتضي هذا الاتفاق توقيع عقد استخدام ويحدد رسوم التوظيف ويشترط يوم راحة في الأسبوع ويسمح للخادومات بالاحتفاظ بجوازاتهن كما يشترط خضوعهن لتدريب لمدة شهر قبل دخول ماليزيا للعمل فيها. ورفع الاتفاق حظراً دام سنتين كانت قد فرضته إندونيسيا على الهجرة إلى ماليزيا لأغراض العمل المتزلي.

(٣٤) انظر Narayan Manandhar and Jagnath Adhikari, *Study of Issues on the Recruitment of Migrant Labour in Nepal*، دراسة مقدمة إلى المكتب القطري للبنك الدولي، (نيبال) ٢٠١٠.

٥٣- ووضعت بعض البلدان استراتيجيات أو خطط عمل وطنية لمناهضة أشكال الرق المعاصرة. ويمكن أن تتخذ هذه المبادرات أشكالاً متنوعة، بما فيها إنشاء لجان رفيعة المستوى ومشاركة بين الوزارات أو إدارات جديدة داخل الوكالات الحكومية القائمة. وشجعت المقررة الخاصة البلدان، أثناء بعثاتها، على وضع خطط عمل وطنية تتضمن بذل جهود قطرية في إطار المبادرات الإقليمية والدولية الأوسع، على أن تُكيّف خطط العمل تلك وفقاً لسياق كل بلد وتضم جميع الجهات المعنية ذات المصلحة. وتفيد بحوث قطرية في بيرو بأن الخطة الوطنية الجديدة التي وضعتها وزارة العمل لمكافحة العمل الجبري على مدى الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ تتضمن الكثير من هذه العناصر إلى جانب عدد من التحسينات الأخرى. وتحتوي هذه الخطة الجديدة تعريفاً محسناً للعمل الجبري واعترافاً صريحاً بوجود العمل الجبري في البلد ودراسة أساسية لمعالجة نقص الإحصاءات وتدخلات نموذجية لمكافحة العمل الجبري وأهدافاً استراتيجية وتدريبية وقابلة للقياس. وفي البرازيل، أُنشئت في عام ٢٠٠٣ اللجنة الوطنية للقضاء على العمل الاستعبادي، وهي لجنة يجتمع في إطارها ممثلو الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية لحكومة البرازيل مع ممثلي الأمم المتحدة والمجتمع المدني بهدف مكافحة أشكال الرق المعاصرة. وتعتبر هذه اللجنة الدائمة، الممولة تمويلًا جيدًا، والمسؤولة عن وضع خطط وطنية لمكافحة الرق وتنفيذ حملات وطنية للتوعية، ومثالاً يحتذى لما تبذله من جهود ناجحة في مجال مكافحة الرق.

٥٤- وتتمثل إحدى أهم الخطوات، لضمان النجاح في تنفيذ القوانين المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة، في توفير التدريب للسلطات، لا سيما لموظفي إنفاذ القانون ومفتشي العمل والقضاة وموظفي الهجرة. وينبغي أن يشمل التدريب فروع القانون ذات الصلة وآليات حماية الضحايا وتقنيات التعرف عليهم.

٥٥- وتعتبر مفتشيات العمل ومحاكم العمل كيانات مهمة للغاية، إذ تُعنى على نحو مباشر بالكشف عن أشكال الرق المعاصرة والمعاقبة عليها. لذا فمن الضروري أن تؤدي وظائفها على النحو المناسب وأن تستعين بتدابير مثل زيادة قيمة الغرامات في حالات انتهاك قانون العمل، وتقليص المدة التي يستغرقها معالجة القضايا وفرض الغرامات، وزيادة التمويل المخصص لمفتشية العمل، وتوفير مساعدة الشرطة، وإنشاء وحدة للتحقق من امتثال أصحاب العمل أوامر محاكم العمل، والملاحقة الجنائية لأصحاب العمل غير الممثلين، ورصد إنفاذ الأوامر الصادرة عن محاكم العمل.

٥٦- واتخذت بعض البلدان أيضاً إجراءات لمعاقبة المتورطين في أشكال الرق المعاصرة وتقديم التعويضات إلى الضحايا. وفي قضية شهيرة في الأرجنتين، أمر أحد القضاة أصحاب مصنع للملابس يستخدم عمالاً بوليفيين في ظروف العمل الجبري بالتنازل عن المصنع لفائدة

العمال<sup>(٣٥)</sup>. وفي دولة بوليفيا متعددة القوميات، صادرت الحكومة أرضاً كان فيها أفراد خاضعين للعمل الجبري وسلّمتها إلى من كانوا مجبرين على العمل فيها<sup>(٣٦)</sup>. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت ولاية ساو باولو في البرازيل قانوناً يجعل الشركات مسؤولة عن أشكال الرق المعاصرة في سلاسل إنتاجها (بما يشمل عمليات المتعاقدين معها من الباطن). ويجيز القانون لحكومة الولاية شطب الشركات المتورطة من السجل الضريبي لمدة عشر سنوات، ما يحول دون استمرارها في العمل بصورة قانونية. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، وقّع محافظ ساو باولو مرسوماً يقر القانون ٩٤٦-١٤ المذكور أعلاه، في حين كان مجلس شيوخ البرازيل بصدد النظر في اعتماد التعديل الدستوري المقترح 57A/1999 (PEC)، الذي يميز نزاع ملكية الشركات التي أخضعت عمالاً لأشكال رق معاصرة.

٥٧- وعلى الصعيد الإقليمي، أنفذت المحاكم أيضاً قوانين مناهضة الرق. ففي عام ٢٠٠٨، أُحيل النيجر، الذي كان قد جرّم الرق في عام ٢٠٠٣، أمام محكمة العدل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخلصت المحكمة إلى أن النيجر مسؤول عن عدم حماية هديجة ماني البالغة من العمر ٢٤ سنة من الرق.

## جيم - التوعية والوقاية

٥٨- إن التوعية والوقاية من أهم العناصر في مكافحة الرق المعاصر. وقد وضعت بعض البلدان نظاماً مبتكرة لإذكاء الوعي بأشكال الرق المعاصرة. فعلى سبيل المثال، لاحظت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٩ أن حكومة باكستان بادرت، في إطار السياسة وخطة العمل الوطنيتين، إلى تضمين مقررات تدريب الموظفين القضائيين والشرطة والخدمة المدنية معلومات عن السخرة<sup>(٣٧)</sup>.

٥٩- ونُفذت على الصعيد الدولي مؤخراً كذلك حملات توعية ركّزت على توعية الشركات العالمية. ووضعت منظمة الأعمال التجارية من أجل المسؤولية الاجتماعية (Business for Social Responsibility) سلسلة من الأمثلة عن الممارسات الجيدة المتعلقة بالهجرة العالمية، والتي ينبغي للأعمال التجارية التقيد بها. وتضع المنظمة معايير محددة بشأن

(٣٥) انظر Patrick Belser and David Duarte, *La eliminación de todas las formas de trabajo forzoso u obligatorio* (ILO, 2004). Available from [www.oit.org.ar/WDMS/bib/publ/libros/declaracion\\_2.pdf](http://www.oit.org.ar/WDMS/bib/publ/libros/declaracion_2.pdf)

(٣٦) انظر Verité, *Research on Indicators of Forced Labor in the Supply Chains of Brazil-Nuts, Cattle, Corn, and Peanut Sectors in Bolivia* (2012).

(٣٧) لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، ملاحظة فردية بشأن الاتفاقية رقم ٢٩: باكستان، معتمدة في عام ٢٠٠٩، وصادرة في الدورة التاسعة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١٠). متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:2309855](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2309855)

الوضع القانوني للعمال المهاجرين وحقوق العمال والتوظيف والتوجيه والتدريب والأجور الاستحقاقات وحجز الوثائق وظروف المعيشة والإجازات وآليات التظلم وإنهاء الاستخدام والإعادة إلى بلد المنشأ<sup>(٣٨)</sup>. وأعدت منظمة العمل الدولية أيضاً دليلاً لأصحاب العمل ودوائر الأعمال بشأن العمل الجبري بهدف إذكاء وعيهم بهذه المسألة وتحسين فهمهم لها<sup>(٣٩)</sup>.

٦٠ - وتزايد أيضاً مشاركة النقابات في المبادرات العالمية الرامية إلى التوعية بأشكال الرق المعاصرة. فعلى سبيل المثال، بادر الاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم والخدمات المطاعم والتبغ والرابطات المتصلة بها مؤخراً بنشر دليل موجه إلى أعضائه بشأن قابلية العمال المهاجرين للتعرض للرق<sup>(٤٠)</sup>. ونظّم الاتحاد العام الإيطالي للعمال حملة في وسائل الإعلام الجماهيرية لإذكاء الوعي بالظروف الشبيهة بالرق التي يُستخدم فيها العمال في قطاع الزراعة الإيطالي. وفتح اتحاد نقابات القلبين أيضاً شبائيك معلومات في المطارات ومحطات الحافلات والقطارات؛ وعرض أشرطة مصورة في المواصلات العامة، ووضع برامج للتثقيف المجتمعي وموقعاً شبيكياً لتوعية الضحايا المحتملين بمخاطر أشكال الرق المعاصرة.

٦١ - وبدأت المبادرات الخاصة بالمستهلكين وحملات التوعية العامة أيضاً تركّز على أشكال الرق المعاصرة. وتشمل حملة "الشراء المسؤول" التي أطلقتها المنظمة الدولية للهجرة منتجات مثل الكاكاو والبن والسكر والقريديس، وتحدد علاقة كل منها بالعمل الجبري في سلاسل الإمداد العالمية<sup>(٤١)</sup>. وتشخص حملة "بصمة العبودية" ظاهرة الرق الحديث إذ تطرح على المستهلكين سؤال "كم من العبيد يعملون لديك؟". وتتوخى هذه الحملة التوعية بتأثيرات استهلاك كل شخص، بما يشمل استهلاك منتجات كالمواد الإلكترونية والأغذية والملابس وغيرها من اللوازم الأسرية<sup>(٤٢)</sup>. وأخيراً يزود برنامج Free2Work التطبيق الخاص بالهواتف المحمولة المستهلكين بمعلومات عن منتجات محددة وكيفية ارتباطها بالرق الحديث. ويقيم هذا البرنامج الشركات على أساس التزاماتها في مجال مناهضة الرق، مسنداً إليها علامات تتراوح من "A" إلى "F" بهدف إعلام المستهلكين وتشجيع الاستهلاك الأخلاقي<sup>(٤٣)</sup>.

(٣٨) انظر (2010) BSR, *Good Practice Guide: Global Migration*.

(٣٩) منظمة العمل الدولية، مكافحة العمل الجبري: كُتيب موجه إلى أصحاب العمل ودوائر الأعمال (جنيف، ٢٠٠٨).

(٤٠) *Workers and Unions on the Move: Organising and defending migrant workers in agriculture and allied sectors* (Geneva, 2008).

(٤١) انظر [www.buyresponsibly.org/index.php](http://www.buyresponsibly.org/index.php).

(٤٢) انظر <http://slaveryfootprint.org>.

(٤٣) انظر [www.free2work.org](http://www.free2work.org).

## دال - التعرف على الضحايا وحمايتهم وإعادة تأهيلهم

٦٢- رغم التقدم المحرز في الأعوام الأخيرة، لم تحقق جهود التوعية والوقاية نجاحاً كاملاً ولا يزال عدد ضحايا أشكال الرق المعاصرة في تزايد. ويتطلب ذلك التعرف على الضحايا وحمايتهم وإعادة تأهيلهم.

٦٣- ويمكن المساعدة بقدر كبير في التعرف على الضحايا من خلال تدعيم قدرات مفتشيات العمل ومؤسسات عامة أخرى كالشرطة وسلطات الهجرة، وإذكاء وعي السلطات بالقوانين المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة وتقنيات التعرف على الضحايا. ولا بد أيضاً من إنشاء وحدات خاصة لهذا الغرض. وفي الجمهورية التشيكية، أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ شعبة خاصة داخل الشرطة تتولى الكشف عن حالات العمل الجبري<sup>(٤٤)</sup>. وتقدم البرازيل أيضاً مثلاً مهماً وناجحاً جداً في مجال التدريب المتخصص من خلال وحدتها المتنقلة المعنية بالتفتيش والمؤلفة من ممثلين لشتى وكالات الإنفاذ الحكومية.

٦٤- ومن المهم أيضاً أن تتخذ الحكومات تدابير لضمان حصول الضحايا على حماية ودعم كاملين عند التعرف عليهم. وتكفل هذه التدابير عدم انتقام الجناة من الضحايا بسبب الإبلاغ عن التجاوزات ومساعدة هؤلاء الضحايا على الشعور بالأمان عندما يقررون الإبلاغ. ويمكن توفير مساكن آمنة للضحايا وأفراد أسرهم وتزويدهم بخدمات الحماية والمساعدة القانونية. ولهذا الغرض، أقرت بعض البلدان تدابير خاصة لحماية العمال. وعلى سبيل المثال، تحظر المادة ١٠ من قانون العمل في غواتيمالا أي شكل من أشكال الانتقام من العمال يتوخى تقييد ممارستهم حقوقهم القانونية تقييداً كاملاً أو جزئياً.

٦٥- وعلاوة على التعرف على الضحايا وحمايتهم، اتخذت حكومات أيضاً خطوات لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمعات وفي سوق العمل. فقد يحتاج الضحايا إلى المشورة النفسية للتغلب على الصدمة؛ وقد يحتاجون أيضاً إلى تعويضات وإلى الدعم الاجتماعي والتدريب في العمل والمعونة الاجتماعية والمساعدة على إيجاد وظيفة جديدة لضمان عدم وقوعهم في شرك الرق مرة أخرى.

٦٦- ومع ذلك، ليست جهود الحكومات في مجال إعادة التأهيل وإعادة الإدماج فعالة دائماً. وفي هذه الحالات، يمكن الاستعانة بجهات معنية أخرى. وتتعاون النقابات والمنظمات غير الحكومية في البلدان المرسل والمرسل إليه المضيفة من أجل تيسير إعادة إدماج الضحايا عند عودتهم إلى بلدانهم. وفي نيبال، حيث تقدم الحكومة خدمات محدودة في مجال إعادة الإدماج، تتولى منظمتان غير حكوميتين إعادة تأهيل وإدماج العمال المهاجرين العائدين. وهاتان

(٤٤) حكومة الجمهورية التشيكية، وزارة الداخلية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر على مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (٢٠٠٥).

المنظمتان هما بوراكي نيبالي، التي أسستها عاملات مهاجرات، ولجنة برافاسي نيبالي التنسيقية، التي تدافع عن حقوق المهاجرين الذكور. وتفيد بحوث قطرية أجريت في نيبال أيضاً بإنشاء مؤسسة جديدة لمساعدة العمال المهاجرين تدير مركز تدريب مجاني في كاتماندو يساعد في إعادة تأهيل وإدماج العمال المهاجرين العائدين، بما في ذلك تقديم خدمات المشورة للمهاجرات العائدات.

## هاء- مبادرات جهات متعددة ذات المصلحة

٦٧- لقد ظهرت، في الحالات التي لم تكن فيها الحكومات راغبة في اتخاذ إجراءات لمكافحة أشكال الرق المعاصرة أو قادرة على ذلك، أو في الحالات التي تستدعي المشاكل المعقدة اتخاذ إجراءات منسقة بين جهات متعددة ذات المصلحة، مبادرات جديدة لمعالجة تلك المشاكل. وفي حين تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الرق، ظهرت مؤخراً جهات أخرى ذات مصلحة تدعم جهود السلطات ومن بينها منظمات حكومية دولية ونقابات ومنظمات غير حكومية وشركات.

٦٨- وتابعت منظمة العمل الدولية هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بنشر كتيبها الموجه إلى أصحاب العمل والمتعلق بمكافحة العمل الجبري، الذي سعى إلى "تشجيع نهج الشراكة الواسعة في مكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر عن طريق تعهد الأطراف الفاعلة في دوائر الأعمال باتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي" (الصفحة ٧).

٦٩- وتبذل النقابات أيضاً جهوداً نشطة في مجال مكافحة أشكال الرق المعاصرة. فعلى سبيل المثال، أعد الاتحاد الدولي لنقابات العمال دليل الممارسات الجيدة للنقابات بشأن كيفية مكافحة العمل الجبري والاتجار بغية "تزويد النقابيين وغيرهم من الأفراد المعنيين والمنظمات المعنية بأداة مفيدة لتحسين فهم العمل الجبري وكيفية التصدي له بفعالية"<sup>(٤٥)</sup>.

٧٠- ويخوض عدد كبير من المنظمات غير الحكومية معركة ضد أشكال الرق المعاصرة بالاستعانة بجهات أخرى ذات المصلحة من أجل بلوغ هذا الهدف بنجاح. فعلى سبيل المثال، وقعت الجمعية الدولية لمكافحة الرق مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال بغية تشكيل تحالف عالمي لنقابات العمال من أجل مكافحة العمل الجبري والاتجار. واتفق الطرفان على تبادل المهارات والتجارب المتعلقة بمكافحة أشكال الرق المعاصرة وعلى دمج أعضائهما في سبيل بلوغ هدف مشترك. وفي هذا الإطار، شكل الطرفان فريقاً مععدد الجهات ذات المصلحة في أوروبا يضم نقابات ومنظمات غير حكومية تعمل على حماية النساء والشباب من أشكال الرق المعاصرة. وفي البرازيل، بادرت منظمتان غير حكوميتين، هما روبرتير

(٤٥) ITUC, *How to Combat Forced Labour and Trafficking: Best practices manual for trade unions*, (Brussels, 2009), p. 10.



برازيل وإيتوس، بإنشاء الميثاق الوطني للقضاء على الرق، وهو ميثاق تجتمع في إطاره الحكومة ومنظمة العمل الدولية ومنظمات غير حكومية وشركات من أجل مكافحة العمل الجبري. وفي نهاية عام ٢٠١٠، كان قد وقع الميثاق ما يزيد عن ١٣٠ شركة، بما فيها شركات كبيرة مثل والمارت - البرازيل، والتزمت هذه الشركات بعدم شراء السلع المنتجة بواسطة العمل الجبري.

٧١- وتوجد أيضاً حالات ناجحة أبرمت في إطارها رابطات دولية لأصحاب العمل ووكالات استخدام اتفاقات مع جهات ذات مصلحة أخرى بهدف تحسين الجهود المبذولة لمكافحة أشكال الرق المعاصرة. فعلى سبيل المثال، وقع الاتحاد الدولي لوكالات الاستخدام الخاصة، في عام ٢٠٠٨، مذكرة تفاهم مع الاتحاد العالمي من أجل المهارات والخدمات. وأنشئت بموجب هذه المذكرة شراكة عالمية مع جهات أخرى ذات مصلحة لمكافحة أشكال الرق المعاصرة والدعوة إلى سياسات والتعاون مع منظمة العمل الدولية في تشجيع التصديق على اتفاقياتها وتطبيقها.

٧٢- وبذلت بعض البلدان جهوداً نشطة من أجل بلورة مبادرات تشارك فيها جهات متعددة ذات المصلحة بهدف زيادة فعالية الجهود الرامية إلى مكافحة أشكال الرق المعاصرة. وتشمل هذه المبادرات تشكيل لجان تضم جهات متعددة ذات المصلحة، بما فيها جهات من المجتمع المدني، وتعنى بمكافحة أشكال الرق المعاصرة. وتضطلع هذه اللجان بدور مهم في مساءلة الحكومات عن إنفاذ القوانين المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة. وفي حال إخلال الحكومات بالتزاماتها، من الضروري لهذه الجهات ذات المصلحة اللجوء إلى وسائل الإعلام وتشكيل تحالفات وحشد الدعم العام بهدف الضغط على السلطات.

## واو - التوريد

٧٣- بذلت الجهات ذات المصلحة مؤخراً جهوداً في سبيل التأثير على قرارات التوريد التي تتخذها الشركات والحكومات الوطنية والمحلية بغية الحد من انتشار أشكال الرق المعاصرة. ويسود اليوم اقتناع بأن الحكومات مسؤولة عن منع أشكال الرق المعاصرة ومساءلة الشركات - سواء أكان المنتج قد أُنتج في البلد أم صنعته شركة موجودة في البلد أم كان مستورداً ويستهلكه مواطنوها. وإضافة إلى ذلك، اتخذت منظمات المجتمع المدني أيضاً خطوات لتشجيع قرارات التوريد المسؤولة، وقدمت إلى الشركات إرشادات تتعلق بسبل منع أشكال الرق المعاصرة في سلاسل إمدادها.

٧٤- واتخذت بعض الحكومات في البلدان التي تنتج سلعاً مقترنة بأشكال الرق المعاصرة خطوات للتشهير بمنتهجي تلك السلع من أفراد وشركات ومعاقبتهم. فعلى سبيل المثال، اعتمدت البرازيل في عام ٢٠٠٣ مرسوماً يتضمن قائمة عرفت باسم "القائمة القذرة" وهي تضم ٥٢ كياناً وفرداً يستخدمون الرق أو سبق لهم استخدامه. ويمنع الكيانات والأفراد

المدرجون في القائمة التي تُحدّث مرتين في السنة من الحصول على الإعانات الوطنية أو الإعفاءات الضريبية ومن الدخول في ترتيبات مالية مع عدد من المؤسسات المالية الحكومية. ويرفض بنك البرازيل تمويل أصحاب الأراضي الذين يستخدمون الرقيق. وأوصت وزارة الإدماج الاجتماعي مقدمي القروض من القطاع الخاص أيضاً بعدم تمويلهم. وكانت "القائمة القدرة" لوزارة العمل تضم ١٦٥ صاحب عمل يستخدم الرقيق في ١٧ ولاية في عام ٢٠٠٩، و ٢٢٠ في عام ٢٠١٠ و ٢٩٤ في نهاية عام ٢٠١١.

٧٥- وفي حالات أخرى، بذلت الحكومات جهوداً في سبيل مكافأة الشركات التي تتخذ خطوات إيجابية من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة، وذلك بسبل منها تيسير الوصول إلى العقود الحكومية. وفي الأرجنتين، أقر المعهد الوطني للتكنولوجيا الصناعية مؤخراً نظاماً وطنياً شاملاً لمنح الشهادات للشركات العاملة في قطاع النسيج. وتقدم الوكالة "شهادات جودة" إلى الشركات التي تمتنع عن استخدام العمل الجبري وتوفر لموظفيها ظروف عمل لائقة. وتغدو الشركات الحاصلة على الشهادة مؤهلة للمشاركة في العطاءات المتعلقة بعقود النسيج الحكومية. وبروح مماثلة، تطبق دولة بوليفيا متعددة القوميات برنامج اعتماد يسمى "الختم الثلاثي"، وهو ختم يتوخى تشجيع امتثال قوانين العمل الوطنية وتكافأ به الشركات التي تحظر عمل الأطفال والتمييز والعمل والجبري على امتداد سلاسل إمدادها.

٧٦- واتخذت البلدان المستهلكة والبلدان المضيفة لمقرات الشركات أيضاً إجراءات لمنع أشكال الرق المعاصرة. ففي الولايات المتحدة، ينص قانون كاليفورنيا للشفافية في سلاسل الإمداد، الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على أن الاتجار بالبشر والعمل الجبري جريمتان على صعيد الولاية والاتحاد وعلى الصعيد الدولي. ويشترط هذا القانون من جميع تجار التجزئة والمصنعين الذين تفوق إيراداتهم العالمية السنوية ١٠٠ مليون دولار أمريكي تقديم معلومات عن جهودهم الرامية إلى تخلص سلاسل إمدادهم من أشكال الرق المعاصرة، بحيث يتسنى للمستهلكين اتخاذ قرارات شرائية مستنيرة بقدر أكبر. ويجب أن تُنشر هذه المعلومات على المواقع الشبكية للشركات وأن تتضمن معلومات عن الجهود الرامية إلى تخلص سلاسل الإمداد من الرق، بما يشمل عمليات التحقق ومراجعة حسابات المزودين والاعتماد ومعايير المحاسبة والتدريب. وقد يؤدي عدم الإفصاح عن تلك المعلومات بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى التعرض إلى ملاحقات قانونية يباشرها النائب العام لولاية كاليفورنيا.

٧٧- وبطبيعة الحال، تتحمل الشركات في نهاية المطاف مسؤولية الوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية فيما يتعلق بمنع أشكال الرق المعاصرة في سلاسل إمدادها. وظهرت مبادرات المنظمات غير الحكومية والجهات المتعددة ذات المصلحة لتقديم إرشادات عملية إلى الشركات الساعية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الوطني والمعايير الدولية والمبادئ الطوعية. وتقدم مجموعة أدوات الاستخدام المنصف، التي أعدها منظمة فيريتي (Verité) وطرحتها في

عام ٢٠١١، توجيهات شاملة إلى الشركات بشأن تحسين مدونات قواعد سلوكها، وتدعيم عمليات مراجعتها الاجتماعية، وتطوير فهمها للمسائل المعقدة والمخاطر المتصلة بأشكال الرق المعاصرة في سلاسل إمدادها.

## سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٨ - حظي الرق المعاصر في الأعوام الأخيرة باهتمام متزايد من الحكومات والجهات ذات المصلحة في جميع أنحاء العالم، رغم أن هذا الاهتمام يظل غير كافٍ للقضاء عليه. ووضع عدد من الصكوك الدولية التي تحظر ممارسات منها إساءة الدين والسخرة والزواج الاستعبادي واسترقاق الأطفال والعمل الجبري وأشكال الرق التقليدية.

٧٩ - وشرع عدد من الجهات ذات المصلحة في اتخاذ إجراءات لمكافحة الرق بأشكاله المعاصرة. غير أن القضاء على الرق يصطدم بتحديات رئيسية منها العوائق القانونية والسياساتية والعقبات المؤسسية وتحديات التنفيذ. وتشمل العوائق القانونية والسياساتية غياب التشريعات في بعض البلدان، ومواطن القصور والثغرات في الأطر القانونية، والعقوبات غير الرادعة بما يكفي، والقوانين التي تزيد قابلية العمال للتعرض للرق. أما العقبات المؤسسية وتحديات التنفيذ فتشمل الفساد، وعدم اعتراف الحكومات بوجود الرق المعاصر، ونقص الإرادة السياسية و/أو الموارد، وصعوبة تحديد مواقع الضحايا والتعرف عليهم، والتقصير في توفير الحماية الكافية للعمال المتأثرين وإتاحة برامج مستدامة لإعادة تأهيلهم بصورة فعالة.

٨٠ - ومع ذلك، توجد على الصعيد الدولي والإقليمي والقطري سلسلة من الممارسات الجيدة التي تتيح لنا أمثلة على سبل المضي قدماً. ومن بين هذه الممارسات الجيدة التحسينات المدخلة على التشريعات، وجهود الإنفاذ، وأنشطة التوعية والوقاية، والتعرف على الضحايا وحميتهم وإعادة تأهيلهم. وعقدت المقررة الخاصة حلقات عمل للمتابعة في كل من إكوادور والبرازيل وبيرو وموريتانيا أفضت إلى وضع خطط عمل لتنفيذ توصياتها. وقد تضمنت توصياتها ضرورة دمج هذه الممارسات الجيدة وتعزيزها وإبداء الحكومات التزامها بالتصدي للرق واستعدادها لذلك.

٨١ - ويمكن لمبادرات الجهات المتعددة ذات المصلحة وللجهود المبذولة مؤخراً لتشجيع التوريد المسؤول بغية حماية العمال أن تعزز أيضاً مكافحة الرق على صعيد عالمي.

٨٢ - وغالباً ما يكون الرق والممارسات الشبيهة به ظواهر سرية. فأغلبية الضحايا من أفقر الفئات الاجتماعية وأضعفها وأكثرها تهميشاً في المجتمع، كجماعات السكان الأصليين والطبقات الاجتماعية. ويجب على الحكومات والجهات الأخرى ذات المصلحة، لكي يتسنى لها القضاء بفعالية على هذا الاستغلال بجميع أشكاله، أن تتصدى لجذور الفقر

والإقصاء الاجتماعي وجميع ضروب التمييز. ويندرج في صميم هذه المساعي ضرورة استرشاد الاستراتيجيات الوطنية والدولية بأهداف الحد من الفقر وتعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وحماية الكرامة البشرية وإيجاد حماية قوية من انتهاكات حقوق الإنسان والعمال، بما يشمل الوصول الفعال إلى سبل الانتصاف من تلك الانتهاكات.

٨٣- وتعزيزاً للجهود العالمية، تقدّم التوصيات التالية إلى الحكومات والمنظمات الدولية ودوائر الأعمال.

## ألف- التوصيات المقدمة إلى الحكومات

٨٤- لمكافحة أشكال الرق المعاصر بصورة فعالة، ينبغي أن تنظر الحكومات في الممارسات الجيدة المحددة أعلاه والتوصيات المقدمة أدناه.

٨٥- وينبغي للحكومات أن تعتمد قوانين لمكافحة الاستغلال بصورة فعالة أو تعدّلها، عند اللزوم؛ وأن تعزز التنفيذ والإنفاذ؛ وتنسق النهج التشريعية والسياساتية لضمان المزيد من الاتساق والفعالية والجدوى؛ وتضع خطط عمل وطنية تنفذها وترصدها بفعالية؛ وتنشئ وكالات أو مؤسسات متخصصة تكون مهمتها المحددة هي التصدي لأشكال الرق المعاصرة؛ وتكفل تعزيز كل هذه الجهود بما يلزم من الموارد والموظفين.

٨٦- وينبغي للحكومات أن تشجع وتكفل الحصول على الحقوق الأساسية كالتعليم والعمل والصحة لجميع المقيمين في بلدانها.

٨٧- وسعيًا إلى الكشف عن أشكال الرق المعاصرة ومعالجتها، ينبغي أن تحسّن الحكومات قدرات مفتشيات العمل وهيئات الإنفاذ العامة الأخرى؛ وأن تزودها بما يكفي من الموارد والتدريب؛ وتمكّنها من أداء مهامها في المناطق والقطاعات التي يتعرض فيها الأفراد لأشكال الرق المعاصرة؛ وأن تضع نظاماً للتحقق بفعالية من امتثال القوانين ودفع الغرامات واحترام أوامر التصحيح.

٨٨- وينبغي أيضاً أن تكفل الحكومات توافر ما يكفي من الموارد والتدريب لتمكين سائر المؤسسات والجهات ذات المصلحة من كشف الحالات والإبلاغ عنها وملاحقتها قضائياً، وذلك بسبل منها التالية:

(أ) توفير التدريب لوزارات العمل والشرطة والنواب العامين والقضاة والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات والعاملين في قطاع الصحة؛

(ب) إنشاء نظم فعالة وموثوق بها للإبلاغ عن الحالات وإحالة الضحايا إلى خدمات الدعم؛

(ج) تشجيع إذكاء الوعي العام بأشكال الرق المعاصرة وحقوق العمال والإنسان للعاملين والمواطنين؛

(د) تمكين الضحايا من الحصول على المساعدة القانونية المجانية والتعويض والحماية الاجتماعية والاستفادة من استراتيجيات طويلة الأمد لإعادة الإدماج في المجتمع وفي سوق العمل، بما يشمل خدمات التدريب المهني والتوظيف.

٨٩- ويجب على الحكومات أن تنظّم حملات وطنية طويلة الأمد للتوعية ونشر المعلومات عن القوانين ذات الصلة ومخاطر الرق، ويجب تعميم آليات كشفه والإبلاغ عنه ومكافحته ونشرها على نطاق واسع، ليس على العمال فحسب، بل على جميع الجهات ذات المصلحة أيضاً.

## باء- التوصيات المقدمة إلى الوكالات والجهات المانحة الدولية

٩٠- ينبغي أن يكون دعم التزام الحكومات الوطنية من أولويات المجتمع الدولي والوكالات المانحة الدولية.

٩١- وللتصدي بفعالية لأشكال الرق المعاصرة، تحتاج الحكومات على الصعيدين الوطني ودون الوطني إلى مساعدة تقنية ومالية مستدامة ومنهجية وموثوق بها.

٩٢- ويمكن للوكالات الدولية أن تساعد الحكومات على وضع أطر قانونية وتنظيمية قوية أو تنقيح أطرها القائمة، وأن تشجع دمج سياسات مناهضة الرق المعاصر في إطار الوزارات وفي سياق ولايات كالحد من الفقر والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية والصحة والتجارة والهجرة والشؤون الداخلية.

٩٣- وينبغي للمنظمات الدولية أيضاً أن تدعم جهود الحكومات في سبيل بناء قدرات المؤسسات العامة في مجال إنفاذ القوانين؛ وتوعية الجهات ذات المصلحة؛ وإيجاد دعم واسع للسياسات الرامية إلى القضاء على الرق المعاصر؛ واعتماد وتنفيذ تدابير لمساعدة ضحايا الاستغلال وملاحقة الجناة؛ وقيادة جهود تعبئة المزيد من التمويل والدعم.

٩٤- ومن دون مساعدة مستدامة من مجتمع المانحين الدولي، ستفتقر الحكومات الوطنية إلى ما يلزمها من الموارد للتصدي بفعالية لضروب الاستغلال المتنوعة والمعقدة المذكورة في هذا التقرير.

## جيم - التوصيات المقدمة إلى دوائر الأعمال

٩٥ - يجب على دوائر الأعمال أيضاً أن تتخذ إجراءات داخل سلاسل إمدادها وخارجها. ولا بد لها من إيجاد سبل إبداعية وفعالة للعمل مع نظرائها وشركائها ومع المنظمات غير الحكومية والنقابات والحكومات والمنظمات الدولية.

٩٦ - وينبغي أن تتعاون الشركات مع الجهات الفاعلة الأخرى في قطاعها وميادين نشاطها؛ وأن تدعو، بصفة أحادية وعن طريق الجمعيات المهنية أو منظمات الجهات المتعددة ذات المصلحة، إلى اتخاذ إجراءات عالمية بشأن أشكال الرق المعاصرة؛ وأن تعتمد مدونات لقواعد السلوك وسياسات أخرى متعلقة بالشركات تحظر العمل الجبري والرق المعاصر حظراً صريحاً؛ وأن تكفل دمج هذه السياسات في جميع نظم إدارة الشركة وأدائها، وأن توفر التدريب لجميع الجهات المعنية من موظفين ومزودين وسائر الشركاء التجاريين فيما يتعلق بأشكال الرق المعاصرة، وتكفل وصول الإجراءات إلى ما بعد الحلقة الأولى من سلسلة الإمداد حيث المخاطر الأكبر؛ وأن تضطلع بتقييمات للمخاطر ومراجعات للحسابات وتتخذ أشكالاً أخرى من الإجراءات الواجبة لتحديد مخاطر الاستغلال المحتملة والتعرف عليها واجتثاثها.